**انعكاسات الحرب على الأمن الغذائي في اليمن**

**أ.م.د/ محمد علي عوض الحرازي**

**أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المشارك**

**أكاديمية الشرطة**

**2021م**

ملخـــص البحث

عندما كانت تمر أمامي مشاهد في نشرات الأخبار لأطفال ونساء ورجال في بعض مناطق أفريقيا وقد نحلت أجسادهم من الجوع، والتصقت جلودهم بالعظم نتيجة للجوع الذي يعانون منه، وانعدام الغذاء والجفاف الذي يعصف بمناطقهم...، لم يكن يدور في مخيلتي أن هذه المشاهد قد تتكرر في مناطق كثيرة في وطني اليمن، ليس نتيجة لانحباس الأمطار، وجفاف الأرض، وتدني حجم الغلات الزراعية، بل نتيجة لحرب عدوانية تشنها دول شقيقة تجمعها مع اليمن روابط الدين والجوار والأخوة والتاريخ المشترك، نتج عنها مشكلة إنسانية وصفت بأنها الأسوأ على مستوى العالم منذ عقود.

لذلك، فإن أهمية هذا البحث في هذه المرحلة الهامة تأتي محاولةً لاستجلاء بعض جوانب واقع الأمن الغذائي في اليمن، في ظل الحرب والصراع المسلح، وانعكاسات هذا الوضع الذي تسبب في حالة من انهيار الأمن الغذائي في اليمن.

الكلمات المفتاحية:الأمن الغذائي - الحرب على اليمن – الوضع الإنساني في اليمن.

**ABSTRACT**

When I saw scenes on the news bulletins of children, women and men in some regions of Africa whose bodies were decomposed from hunger, and their skins stuck to the bones as a result of the hunger they suffer from the lack of food and the drought that afflicts their regions..., I did not think that these scenes would be repeated. In many areas of my homeland, Yemen, not as a result of the lack of rain, the dryness of the land, and the decline in agricultural yields, but as a result of an aggressive war waged by sister countries that have ties with Yemen related to religion, neighborhood, brotherhood and common history, which resulted in a humanitarian problem described as the worst in the world in decades.

Therefore, the importance of this research at this important stage comes as an attempt to clarify some aspects of the reality of food security in Yemen, in light of the war and armed conflict, and the repercussions of this situation, which caused a state of food security collapse in Yemen.

Keywords: food security, war on Yemen, humanitarian situation in Yemen.

**مقــدمـــة:**

يمثل الأمن الغذائي محور اهتمام سياسات حكومات الدول، وذلك لأهميته في تجسيد الدور الذي تقوم به الدول في سبيل توفير أسباب الحياة والرفاهية لشعوبها، واستقلال قرارها السياسي، وذلك بالنظر إلى أن معادلة من لا يملك غذاؤه لا يملك قراره واستقلاله. وفي الجانب الإنساني يندرج ذلك ضمن المسئولية التي تقع على الإنسانية جمعاء في أي معاناة قد يتعرض لها الإنسان في أي منطقة من العالم.

وتتشعب العناصر التي تتعلق بالأمن الغذائي إلى مواضيع شتى ترتبط بالاقتصاد والزراعة والسياسة والاجتماع، وحتى بعض المجالات التي ترتبط بمرتكزات وأبعاد الأمن الغذائي بشكل مباشر أو غير مباشر.

والباحث في موضوع الأمن الغذائي يمكن أن يعاني من صعوبة تتجسد في الكم الهائل من التقارير والإحصاءات والدراسات حول الأمن الغذائي - التي قد تتناقض مع بعضها - وفي انتقاء الأكثر مصداقية منها، وما سيستفيد منها في بحثه، وفي هذه الحالة يختزل الكم الهائل إلى عدد محدود يمكن أن يفيد في استكمال بحثه.

وبالنظر إلى أن هذا البحث، فهو بحث وصفي في المقام الأول، وقد كانت الصعوبة أقل منها في الأبحاث التحليلية، إلا أن ضرورة اختزال كثير من المعلومات والبيانات في بضع أوراق لعناصر هذا البحث كانت صعوبة أخرى واجهت الباحث في إنجازه.

مشكلة البحث: يسعى هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلين الآتيين:

1. ماهي أهم مفاهيم وأبعاد الأمن الغذائي؟
2. ماهو واقع الأمن الغذائي في اليمن قبل وبعد اندلاع الحرب في العام 2015م؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من واقع الأمن الغذائي في اليمن الذي يعاني من اختلالات واضحة تسوق معها انعكاسات كبيرة تؤثر على المواطن اليمني بشكل مباشر، وعلى الرغم من أن اليمن الذي يُعد أحد أفقر دول العالم حيث كانت نسبة الفقر وتدني مستوى الأمن الغذائي فيه في العام 2014م تصل إلى حوالي 40% من عدد السكان([[1]](#footnote-1))، إلا أن الصراع السياسي المتفاقم منذ حوالي العقد من الزمن، والعمليات العسكرية لدول التحالف منذ 26 مارس 2015م والحصار الذي رافق تلك العمليات، قد زاد من معدل الفقر وتدني مستوى الأمن الغذائي، وأصبح الوضع في اليمن بحسب تقارير بعض المنظمات الدولية أحد أسوأ الأوضاع الإنسانية التي شهدها العالم منذ عقود، يضاف لتلك الأهمية محاولة لتشخيص جزء من واقع الأمن الغذائي في اليمن.

أهداف البحث: يمكن تلخيص أهم أهداف هذا البحث في الآتي:

1. معرفة أهم مفاهيم وأبعاد الأمن الغذائي وتطبيقها على الواقع في اليمن في هذه المرحلة.
2. تسليط الضوء على بعض مظاهر انعكاسات الحرب على الأمن الغذائي في اليمن.
3. الاسهام في رفع الوعي الرسمي والشعبي لخطورة تدهور واقع الأمن الغذائي في اليمن في ظل استمرار الحرب.

منهج البحث:

يستند هذا البحث في إعداده على المنهج الوصفي في المقام الأول، للوصول إلى إجابات واضحة لتساؤلات البحث.

خطة البحث:

سنعمل على إبراز أهم الجوانب المختلفة لموضوع الأمن الغذائي في اليمن وانعكاسات الحرب والصراع المسلح عليه؛ وذلك من خلال مكونات البحث الآتية:

**المبحث الأول:** مفهوم الأمن الغذائي.

**المبحث الثاني:** واقع الأمن الغذائي في اليمن في ظل استمرار الحرب.

**الخــاتمـــــــــــــــة:** وتتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول

مفهــوم الأمــن الغـــذائي

**سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ نتطرق في أولها إلى نشأة وتطور الأمن الغذائي، وفي المطلب الثاني نبين تعريف الأمن الغذائي، في حين سيتم تخصيص المبحث الثالث للحديث عن مستويات وعناصر ومرتكزات الأمن الغذائي، وذلك على النحو الآتي:**

المطلب الأول

نشأة وتطور الأمن الغذائي

**عندما أهبط المولى تعالى أبانا آدم لخطيئته من الجنة إلى الأرض، رافقته احتياجات فسيولوجية لم يكن ليشعر بها في حياة الخلد والجنان، من ذلك حاجته إلى الغذاء لاستمرار معيشته واستقامة حياته.**

**وعلى مدار الأزمنة والعصور كابد الإنسان فيها مشاق عديدة في خضم سعيه للحصول على الغذاء، حيث كانت الزراعة والصيد والرعي والتجارة والصناعة هي أهم وسائل تأمين غذائه وملبسه، بل وأسهمت في تكامله مع غيره من أبناء جنسه في مجتمع إنساني يشمل الكرة الأرضية.**

**وقد استخدامت صوامع الحبوب من قبل السلطات المركزية قبل أكثر من عشرة آلاف عام في عدة حضارات؛ مثل حضارة الصين ومصر القديمتين، وذلك للاستفادة من الغذاء المُخزّن في أوقات المجاعة والقحط**([[2]](#footnote-2))**، وتشير قصة نبي الله يوسف كيف ألهمه المولى تعالى في تفسير حلم الملك بأن يبادر لتخزين ما يتم انتاجه من الزراعة لسبع سنين من الرخاء لمواجهة سبع سنين من الشدة والجفاف.**

**وهنا يتجلى الحديث عن الأمن الغذائي في قراءة لمراحل من تاريخ الأمم والشعوب، يتأتى من خلالها استخلاص مقومات حضارات شعوب وأمم سادت بقوتها وانتاجها واكتفائها، وبادت بصراعاتها واعتمادها على شعوب وأمم أخرى في انتاجها ومعيشتها وأمنها.**

**وفي هذا السياق، سيدرك المتابع لقضية الأمن الغذائي أهمية وامتداد وأبعاد الخطورة المتعلقة به لتشمل جوانب اقتصادية وسياسية وحتى عقائدية، تدفع أغلب دول العالم لتولي أهمية خاصة لوسائل تحقيق الأمن الغذائي؛ سواءً من مصادر داخلية أم خارجية، وذلك بالنظر إلى أن ذلك يُعد إحدى مرتكزات تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يُمثل بدوره أحد أهم عناصر الأمن القومي للدول([[3]](#footnote-3)).**

**وقد كانت وما تزال مشكلة تدبير موارد الغذاء أهم التحديات الكبيرة للمجتمعات الإنسانية التي دفعت الإنسان للاستفادة من خيرات الأرض التي سخرها المولى تعالى له للتخفيف من وطئتها، لكن ذلك تأثر بعدد من العقبات التي انعكست عليها بشكل مباشر وغير مباشر، منها عدم التوزيع العادل للموارد، وتآمر الإنسان على أخيه الإنسان التي مثلت إحدى أبرز مظاهر تلك التحديات، وفي ذلك وصف خبير الزراعة الأمريكي (نورمان بورلو) الذي نال جائزة نوبل لجهوده في دراسة مسألة نقص الغذاء العالمي بقوله: "إن العالم ينتج ما يكفي لإطعام شعوبه بشكل جيد، لكن المشكلة تكمن في التوزيع العادل للإنتاج الغذائي"([[4]](#footnote-4))، وذلك يمثل أيضاً وجهة نظر النظام الإسلامي للمشكلة الاقتصادية التي تم تلخيصها في أمرين،** الأول**: إنها مشكلة تتعلق بسوء استغلال الموارد الاقتصادية؛ كالإنتاج الزراعي والسمكي واليد العاملة،** والأمر الثاني**: إن هذه المشكلة ناتجة عن سوء توزيع تلك الموارد بين عناصر الإنتاج، فبعض العناصر يحصل على عائد أكثر مما يستحق([[5]](#footnote-5)).**

**ويدلل على ما سبق مشاهد بعض المزارعين الغربيين وهم يقذفون بآلاف الأطنان من المنتجات الزراعية إلى أعماق المحيطات للمحافظة على مستوى أسعارها، ومقارنة ذلك بمشاهد الكثير من البشر الذين نحلت أجسامهم من المجاعة في كثير من مناطق العالم([[6]](#footnote-6)).**

**إذاً، ليست مشكلات الأمن الغذائي مرتبطة بإمكانات كوكب الأرض في انتاج الغذاء، فهذه الإمكانات غير محدودة أكدت عليها الشرائع السماوية وخلصت إليها دراسات عديدة من خلال نتائج علمية تضمنت نتائج واحصاءات هامة ([[7]](#footnote-7)).**

**ويسوقنا هذا الحديث عن الأمن الغذائي للتطرق لمشكلة الغذاء التي تُعد مشكلة اقتصادية في المقام الأول كونها تمثل شكلاً من أشكال العلاقة بين العرض والطلب، وبين الإنتاج والاستهلاك، وعلى الرغم من ذلك لها أبعاد متعددة، منها الاستقرار السياسي الداخلي والإقليمي والدولي وكذا البعد الأمني الذي اشتق منه بعد ذلك مصطلح (الأمن الغذائي)، نظراً للارتباط الوثيق بين كل من الغذاء والأمن، وهو ما أنعم به المولى تعالى على قريش وأشار إليه عز وجل في قوله: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ). الآيتان (3 – 4) من سورة قريش.**

اهتمام المجتمع الدولي بالأمن الغذائي:

**لأهمية الغذاء في حياة البشر أكدت الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية على احترام ومراعاة هذا الحق؛ سواءً في زمن السلم أم في زمن الحرب، كما تضمنت بعض المواثيق الدولية النص على ضرورة صيانة هذا الحق ورعايته، من ذلك ما أقرته الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 1966م في الفقرتين 1+ 2 من المادة 11: (... بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء...، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية...، وكذلك بما لكل إنسان من حق في التحرر من الجوع).**

**وتضمنت بعض التشريعات الدولية نصوصاً تتعلق بالأمن الغذائي في حالات الصراعات والحروب، منها اتفاقية جنيف الرابعة 1949م، والبروتكول الإضافي لاتفاقيات جنيف 1977م، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.**

**كما جاء النص في بعض الوثائق والاتفاقيات الدولية على أحكام تصب في اتجاه يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي من ضمنها([[8]](#footnote-8)):**

* **اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م التي أكدت على حق الطفل في الحصول على غذاء آمن ومتزن.**
* **المدونة الدولية بشأن تسويق بدائل لبن الأم لعام 1981م.**
* **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979م منها ضرورة المساواة في مستوى المعيشة.**
* **إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993م ومن أنواع هذا العنف التجويع والحرمان.**
* **خطة عمل بيجين لضمان حقوق المرأة لعام 1995م ومن أهمها حق العيش الكريم.**
* **اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات العلاقة التي من تنص بعض موادها على حق توفير فرص عمل لضمان دخل للإنفاق على الغذلء كأساس للبقاء.**
* **التقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية.**
* **الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.**
* **إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي مقدمتها اتاحة المجال لتحقيق هذه الشعوب لذاتها في المجال الاقتصادي والرفاهية.**
* **استراتيجية مبادرة تعزيز التغذية للفترة 2016 – 2020م: من الإلهام إلى التأثير.**
* **الخطوط التوجيهية الطوعية لضــمان اســتدامة مصــايد الأسماك الصــغيرة الحجم في ســياق الأمن الغذائي والقضــاء على الفقر.**
* **إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة من 2015 – 2030م.**
* **خطة التنمية المستدامة لعام 2030م التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015م.**

**وهنا تبرز تساؤلات متعددة في الواقع الذي تعيشه اليمن في هذه المرحلة، يتلخص أهمها في الآتي:**

1. **هل هناك جهود رسمية تصب في اتجاه الاستفادة من الاتفاقيات الدولية التي سبق الإشارة إليها، في التخفيف من وطأة ما تتعرض له من إنهيار في الأمن الغذائي؟**
2. **ما هي التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق تلك الجهود الفائدة المرجوة منها في هذا الاتجاه؟**

المطلب الثاني

مفهوم الأمن الغذائي

نتيجة لانعكاسات الكساد العظيم الذي أصاب الاقتصاد العالمي في الفترة 1929 – 1939م، وآثار الحروب العالمية الأولى والثانية، وما نتج عنها من مجاعات وانعدام للأمن الغذائي في كثير من مناطق العالم، اتفق المجتمع الدولي على إنشاء منظمة تختص بشئون الأمن الغذائي على مستوى العالم أطلق عليها: (Food & Agriculture Organization)، (منظمة الأغذية والزراعة) التي تعرف اختصاراً بـ (الفاو)، تتصدر أهدافها المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم.

وبالنظر إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يتسم بأنه مفهوم واسع يصعب معه الاتفاق على تعريف جامع مانع يمكن وصفه به، فإنه حتى قبل سنوات قليلة تعددت التعريفات التي حاول الباحثون تعريفه بها حتى وصلت إلى حوالي 200 تعريف.

ولعل أهم هذه التعريفات تلك التي طرحت خلال المؤتمر العالمي للغذاء لعام 1974م من أن الأمن الغذائي هو: "مدى توفر الغذاء الكافي خلال كل الأوقات، ذو قيمة غذائية، ومتنوع، ومتوازن، ومتوافق وإمدادات الغذاء العالمية من المواد الغذائية الأساسية، لتحمّلْ زيادة استهلاك الغذاء المضطردة ومعادلة تقلبات الإنتاج والأسعار"([[9]](#footnote-9)).

وقد اضيف إلى التعريفات اللاحقة عنصر الطلب ومشاكل الحصول على الغذاء، حيث نص التقرير النهائي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996م بأن الأمن الغذائي: "يوجد حين يتمكن جميع الافراد في كل زمان من الحصول علي الغذاء الكافي ماديًا واقتصاديًا؛ طعام آمن ومُغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية ولتوفير طعامهم المُفضل وذلك لضمان حياة فعالة وصحية"([[10]](#footnote-10)).

كما تم تعريف الأمن الغذائي من قِبَل منظمة الأغذية والزراعة FAO بأنه: "توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل بلد، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية"([[11]](#footnote-11)).

ومن وجهة نظر هذه المنظمة إن الأمن الغذائي يتحقق عندما يصبح لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والآمن بكامل عناصره الغذائية للوفاء باحتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشيطة وصحية([[12]](#footnote-12)).

ويختلف هذا المفهوم عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً، وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة (الفاو) أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية([[13]](#footnote-13)).

المطلب الثالث

مستويات وعناصر الأمن الغذائي

أولاً: مستويات الأمن الغذائي: تتمثل مستويات للأمن الغذائي في ثلاثة مستويات: مطلق ونسبي وظاهري([[14]](#footnote-14)):

1. **الأمن الغذائي المطلق:** يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي تعرض لانتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدول إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.
2. **الأمن الغذائي النسبي:** ويعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، ويُعرّف أيضا بأنه: قدرة دولة ما أو مجموعة دول على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبناءً على ذلك، فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يُقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، ومن ثم فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين([[15]](#footnote-15)).

1. **الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري([[16]](#footnote-16)):** ويعني أن الدولة أو مجموعة من الدول تغطي انتاجها من سلعة ما بنسبة تصل إلى 90%، لكنها تقوم باستيراد معظم مدخلات انتاج هذه السلعة من الخارج، فهذه النسبة مضلله ولا تعبر عن الواقع.

ثانياً: عناصر ومرتكزات الأمن الغذائي: من خلال التعاريف التي قيلت في الأمن الغذائي، يمكن القول بأن هناك عناصر ومرتكزات رئيسة لابد من توافرها لتحقيق الأمن الغذائي، تشمل الآتي([[17]](#footnote-17)):

1. **وفرة الغذاء أو المتاح من الغذاء:** ويشمل ضمان توفير السلع الغذائية من المصادر المحلية والخارجية، وضرورة توفّر الغذاء بكميّات تكفي لعدد الأفراد.
2. **إمكانية الحصول والوصول إلى الغذاء:** وتمثل الوصول إلى الإمدادات العالمية المتاحة من الغذاء، وأن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول الأفراد.
3. **استخدام وسلامة الغذاء:** ويتضمن توفير المعلومات السكانية بصفة دقيقة لتخطيط الأمن الغذائي، وهي ضمان صحة الغذاء وسلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري.
4. **استقرار واستدامة وجود الغذاء:** ويعني أن تظل أسعار المواد الغذائية معتدلة ومتاحة للجميع.

المبحث الثاني

واقع الأمن الغذائي في اليمن قبل وبعد الحرب

**سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نتناول في أولها واقع الأمن الغذائي في اليمن قبل اندلاع الحرب، وفي المطلب الثاني سنتحدث فيه عن واقع الأمن الغذائي في اليمن بعد اندلاع الحرب والعمليات العسكرية والحصار المفروض على اليمن من قبل دول التحالف مطلع العام 2015م، على النحو الآتي:**

المطلب الأول

واقع الأمن الغذائي قبل الحرب

أصبح تدني مستوى الأمن الغذائي سمة يعاني منها كثير من اليمنيين منذ قرون، وقد أشارت الطبيبة الفرنسية (دونت كلودي فاين) في مطلع القرن العشرين في كتابها (كنت طبيبة في اليمن) إلى مشاهداتها لحالات نقص الوزن الذي يعاني منه كثير من أطفال اليمن، وهي مشاهد لا شك بأنها تجسد معاناة الشعب اليمني من تدني الأمن الغذائي الذي لا زال بعضها ماثلاً للعيان حتى الآن([[18]](#footnote-18))، في مشاهد التقزم بين الأطفال الصغار، وهذا الأمر دفع بمنظمة الصحة العالمية إلى إدراج اليمن بين أكثر فئات البلدان حرجاً**([[19]](#footnote-19))**.

ويرصد التاريخ كثيراً من حالات المجاعة التي أصابت اليمن في مراحل تاريخية متعددة، منها ما وقع في القرن العشرين الذي شهد اليمن فيه (4) مجاعات نتج عنها وفاة عشرات الآلاف من اليمنيين في الأعوام (1948 - 1955 - 1971 - 1995م)، وتروى قصص متعددة عن كثير من اليمنيين الذين كانوا يبيعون مساحات هائلة من أراضيهم بحفنات قليلة من الحبوب لسد رمقهم من الجوع.

وتشير بعض التقارير إلى أن نسبة سكان اليمن الذي كانوا يقعون تحت خط الفقر قبل العام 2011م بلغ حوالي 50% من إجمالي عدد السكان، وأن ما لا يقل عن 40% من عدد الأسر اليمنية تعاني من انعدام الأمن الغذائي([[20]](#footnote-20))، حيث يعتمد الأمن الغذائي في اليمن اعتماداً كبيراً على الخارج في تأمين متطلباته، وتشكل واردات اليمن من السلع الغذائية والسمكية بكافة أصنافها ما يصل إلى 70% من القيمة الإنتاجية للإنتاج الزراعي والسمكي، وينفق اليمنيون الفقراء منهم على وجه الخصوص أكثر من 70% من دخولهم على الغذاء([[21]](#footnote-21)).

ولمواجهة الأوضاع التي يعاني منها الأمن الغذائي في اليمن، كانت الحكومة اليمنية قد أعدت استراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي التي اعتمدها مجلس الوزراء في فبراير 2011م، بهدف التخفيف من انعدام الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول عام 2015م، وكذا تحقيق الأمن الغذائي بنسبة 90% من السكان بحلول عام 2020م، والحد من سوء تغذية الأطفال بواقع 1% سنوياً، وكانت هذه الاستراتيجية متعددة القطاعات، وتتضمن تدابير من أجل إعادة هيكلة الموازنة العامة لتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين إدارة المخاطر، والاستثمار في التنمية الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، ودعم تقديم الخدمات العامة المختلفة، وكان جزءاً كبيراً من تنفيذ هذه الاستراتيجية يركز على برنامج الاستثمار من أجل الزراعة([[22]](#footnote-22))، وحقيقة تسببت مظاهر الصراع السياسي والنزاعات المسلحة التي شهدتها اليمن منذ العام 2011م في توقف تنفيذ كثير من الاستراتيجيات والخطط التنموية ومن ضمنها الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

وفاقم هذا الوضع مشكلة تتضاعف باستمرار تتمثل في زراعة القات الذي يشغل حيزاً كبيراً من الآراضي الزراعية الخصبة التي كان يمكن زراعتها بمحاصيل زراعية استراتيجية كالحبوب، يضاف لذلك أن القات سلعة تنافس بشكل كبير بقية المنتجات الزراعية التي يمكن من خلال التوسع في زراعتها تخفيف مشكلة الأمن الغذائي في اليمن بل والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في بعضها، ولمزيد من التوضيح نتناول ذلك في الفقرة الآتية:

زراعة القات والأمن الغذائي([[23]](#footnote-23)):

**يعتبر محصول القات من أهم المعوقات للسياسة السعرية، حيث يحتل المرتبة الأولى من بين المحاصيل الزراعية التقليدية من حيث العائد، وتزداد زراعة القات نتيجة انخفاض تكاليف زراعته، واتساع أسواقه، وتعدد أنواعه، وتباين أسعاره، ولأنه يتميز بالطلب الكبير عليه من كثير من أفراد المجتمع اليمني الذي قد يصل تعدادهم إلى ملايين المتعاطين له، فقد دفع ذلك بكثير من المزارعين إلى تحويل مزارعهم إلى زراعة القات نتيجة لما يحققه من عائد كبير.**

**ويقدر العائد المالي من هذا المحصول بحوالي (250) ألف ريال للهكتار الواحد، بينما يقدر مردود الموز بحوالي (80) ألف ريال، والعنب حوالي (90) ألف ريال، والخضراوات (50) ألف ريال للهكتار الواحد([[24]](#footnote-24)).**

**وفي الفترة (2000- 2019م) ارتفع عائد هذا المحصول بحوالي ثلاثة مليون ريال للهكتار الواحد بينما مردود الموز بحوالي ( 800) الف ريال، والعنب (900) الف ريال والخضروات (600) الف ريال للهكتار الواحد، وتستهلك زراعة القات على حوالي (25%) مما تستهلكه المحاصيل والمنتجات الزراعية الأخرى من المياه، وهذا يؤثر بدوره على هذه الموارد المائية المحدودة في اليمن([[25]](#footnote-25))، التي على الرغم من أنها تصنف كإحدى أفقر الدول العربية المياه، وتواجه أزمة مياه متفاقمة، فمصادر المياه العذبة تنخفض مع مرور الوقت ومستوى المياه الجوفيه في استنزاف مستمر، وهناك زيادة كبيرة في عدد السكان الذي وصل في العام 2021م بحسب تقديرات إلى ما يزيد على (30) مليون نسمة([[26]](#footnote-26))، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى (48) مليوناً بحلول العام 2037م، وهذه الزيادة السكانية يترتب عليها زيادة في الطلب على المياه يضاعف من ذلك الاستهلاك المرتفع للفرد، واعتماد الزراعة على المياه الجوفية([[27]](#footnote-27)).**

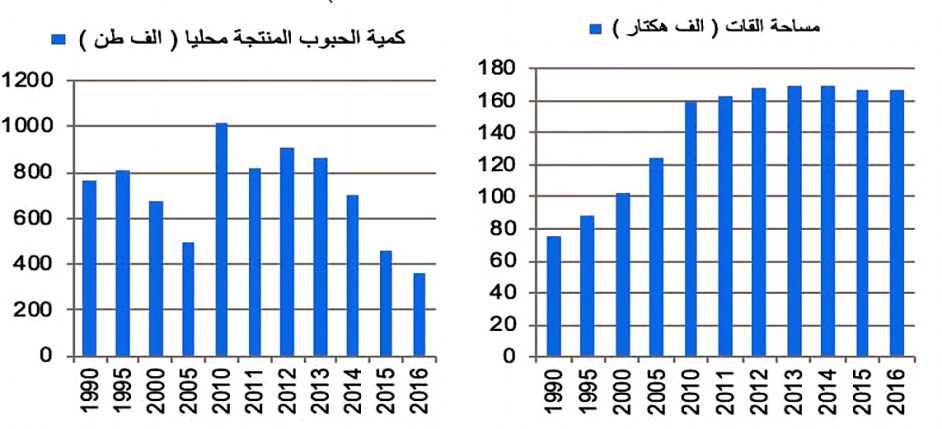
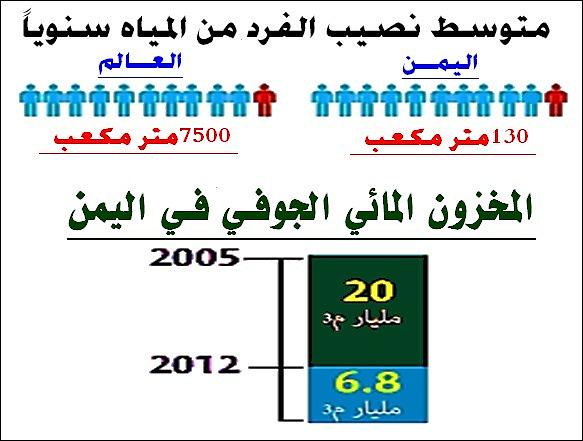
وهذا يسوقنا إلى القول: بأن المياه أيضا تدفع ثمن زراعة القات، وعلى الرغم من قرب نضوب الموارد المائية الجوفية في اليمن، يواصل المزارعون استنزاف الاحواض المائية عبر حفر آلاف الابار لري أكثر 260 مليون شجرة قات تستنزف نحو 50% من المياه الجوفية المستخرجة([[28]](#footnote-28)).

وقد ازدادت المساحة المزروعة بالقات خلال العقود الاربعة الأخيرة بنحو 23 ضعـفاً، مرتفعة من سبعة آلاف هكتار عام 1970م الى 159 الف هكتار عام 2010م، أي ما يساوي 10% من إجمالي المساحة المزروعة المروية في اليمن بحسب المركز الوطني للإحصاء لعام 2010م([[29]](#footnote-29)).

وعلى الرغم من أن القات يُعد من أبرز المحاصيل الزراعية في اليمن حيث يزرعه أكثر من 25%من المزارعين يُسهم بحوالي 30%من إجمالي الانتاج المحلي الزراعي ويخصص له ما يصل إلى 40% من إجمالي الموارد المائية المستخدمة؛ في حين تساهم الخضروات والفاكهة بحوالي 30%؛ والإنتاج الحيواني حوالي 20%؛ أما الحبوب فتساهم بنسبة 10% المتبقية، وتحقق من وراء زراعته وتداوله أرباحاً وفيرة، إلا أنه بالمقابل يؤثر بشكل كبير على إنتاج المحاصيل النقدية، ويتسبب استهلاكه وزراعته إلى انعكاسات خطيرة على الجوانب الاقتصادية **والاجتماعية** والصحية، ويستنزف الكثير من الموارد على مستوى الدولة والأفراد، وإلى تأثيره سلباً على الأمن الغذائي في اليمن، وهو ما يجعل الحاجة ملحة وعاجلة للحد من استهلاكه وزراعته واتخاذ إجراءات عاجلة لتقليل زراعته، بل والتوقف عن إنتاجه من خلال استراتيجيات لتشجيع بدائل اقتصادية تؤدي إلى إحلال محاصيل أخرى نقدية عالية القيمة كالبن واللوز وغيرها([[30]](#footnote-30)).

**المصدر: موقع ويكبيديا (الموسوعة الحرة) الارتباط:**

[*https://ar.wikipedia.org/wiki/سياسة\_اليمن\_المائية#cite\_note-2*](https://ar.wikipedia.org/wiki/سياسة_اليمن_المائية#cite_note-2)



**المصدر:** الجهاز المركزي للإحصاء.

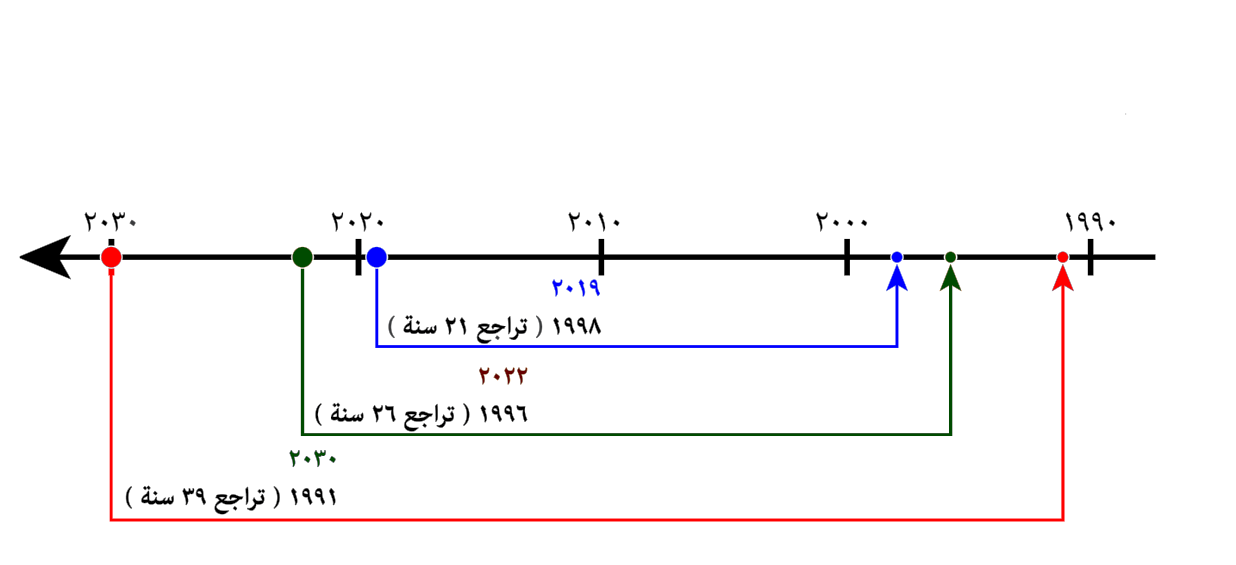
المطلب الثاني

واقع الأمن الغذائي بعد اندلاع الحرب

على الرغم من تعدد حالات الصراع السياسي والعسكري الذي شهدته اليمن خلال العقود الماضية، إلا أن أشد هذه الحالات التي أثرت على البلاد هي العمليات العسكرية الذي شنته دول التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات في 26 مارس 2015م،

وتجدر الإشارة، إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء منذ مطلع العام 2015م جاء نتيجة للعمليات العسكرية والحصار المفروض على اليمن من قبل قوات التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، حيث تمثلت أهم الانعكاسات الاقتصادية والإنسانية لهذه العمليات العسكرية في الحصار التي فرضته دول التحالف على جميع المنافذ البحرية والجوية والبرية لليمن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع السلع التي تستوردها اليمن من الخارج، وفي مقدمتها المواد الأساسية، عزز من تلك الانعكاسات توقف مرتبات الموظفين الحكوميين، وهذا الأمر رفع نسبة الفقر في اليمن إلى 80%، ووقوع حالات سوء تغذية حاد تصل إلى حد المجاعة الظاهرة وغير الظاهرة، على الرغم من أن استهلاك الفرد اليمني لا يتجاوز 200 كالوري في اليوم، وهي كمية تمثل نحو 15% من المتوسط العالمي لتجنب المجاعة على مستوى الأفراد.

وقبل اندلاع الحرب في اليمن مطلع العام 2015م كانت اليمن تحتل المرتبة 153 في مؤشر التنمية البشرية، و138 في مؤشر الفقر، و147 في متوسط العمر المتوقع، و172 في التحصيل العلمي، وتراجعت اليمن بعد ست سنوات من الحرب لتحتل المرتبة 179 من أصل 189 في مؤشر التنمية البشرية لعام 2020م، حيث خلفت الحرب والحصار ما يقرب من ربع مليون قتيل؛ إما بشكل مباشر نتيجة القتال أو بشكل غير مباشر بسبب الافتقار إلى الغذاء والبنى التحتية والخدمات الصحية 60% منهم أطفال دون سن الخامسة، والآثار الطويلة الأجل لهذا النزاع تجعله أكثر النزاعات تدميراً منذ نهاية الحرب الباردة، وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن التنمية البشرية تراجعت في اليمن نتيجة الحرب إلى الوراء بحوالي 21 عاماً، وإذا ما استمرت الحرب حتى عام 2022م ستتراجع التنمية إلى الوراء 26 عاماً أي أكثر من جيل، وأما إذا طالت الحرب حتى عام 2030م فإن أثرها على التنمية سيمتد إلى ما يقرب 40 عاماً، والشكل **الآتي** يوضح ذلك بشكل مبسط([[31]](#footnote-31)).



**نسبة التراجع الزمني في التنمية البشرية في حال استمرار الحرب في اليمن حتى العام 2030م**

**المصدر:** جوناثان دي مويار، تيلر حنّا، ديفد كي بول، برندِر أر ميبس، مرجع سابق، ص 8.

ورغم المساعدات الإنسانية المتواصلة فإن هناك أكثر من 16,2 مليون يمني لا زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وتظل معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث تحتاج 1,2 مليون امرأة حامل أو مرضع و2,3 مليون طفل دون الخامسة إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، ومن بين هؤلاء الأطفال يتعرض حوالي 400 ألف طفل دون الحصول على علاج لخطر الوفاة([[32]](#footnote-32)).

وتشير بعض الدراسات إلى أن معدلات انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة كانت تبلغ في العام 2010م 35,5%، والهزال 13,3%، والتقزم 46,6%، وتسببت الحرب والحصار المستمر على اليمن منذ العام 2015م إلى ارتفاع سوء التغذية إلى 92,7%، والهزال إلى 26,6%، والتقزم 76,7%، كما أن كل طفل يمني دون سن الخامسة تقريباً أصبح يعاني من مشكلة صحية متعلقة بالأمن الغذائي تظهر في مقاسات الأجسام البشرية**([[33]](#footnote-33))**.

|  |  |
| --- | --- |
| **مظاهر انعدام مقومات الأمن الغذائي في اليمن منذ العام 2015م:** | |
| **توفر الغذاء** | * شحة المواد الأساسية في الأسواق المحلية. * استهداف بعض الأراضي الزراعية ومخازن الغذاء ومراكز صيد الأسماك. * شحة الأمطار الموسمية، وتأثر بعض السدود والآبار الجوفية. |
| **إمكانية الوصول إلى الغذاء** | * ارتفاع أسعار الغذاء. * انتشار الفقر بين حوالي 21 مليون من السكان. * الحصار المفروض على الموانئ والمطارات. * العمليات العسكرية والصراع المسلح الذي حال وصول الغذاء. |
| **استخدام وسلامة الغذاء** | * وصول شحنات من الغذاء غير صالحة للاستهلاك البشري. |
| **استقرار واستدامة وجود الغذاء** | * نتيجة تأثر المقومات السابقة بالحرب التي في حال استمرارها ستؤدي إلى مضاعفة تلقي بظلالها على الأمن الغذائي في اليمن، وتفاقم ذلك في بعض من المناطق لتصل إلى مجاعات قد تطال الكثير من المواطنين اليمنيين. |

المساعدات الإنسانية الغذائية قد تؤدي بعض أثارها المتوسطة والبعيدة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في اليمن بدلاً عن التخفيف منه: تشير بعض الأخبار إلى أن الأمم المتحدة جمعت نحو 10 مليارات دولار لتنفيذ خطتها الإنسانية في اليمن حتى العام 2021م، من أجل محاربة الفقر وتقديم مساعدات إنسانية لملايين اليمنيين، يضاف لذلك تقديم الكثير من المنظمات المحلية ورجال الأعمال اليمنيين مساعدات للمحتاجين إليها في كثير من مناطق اليمن.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **حصيلة المبالغ المقدمة من قبل المانحين في المؤتمرات التي دعت إليها الأمم المتحدة منذ بداية الحرب على اليمن** | | | |
| **سنة إنعقاد المؤتمر** | **التمويل المطلوب** | **إجمالي تعهدات المانحين** | **إجمالي المبالغ المدفوعة فعلياً** |
| 2017 | 2,34 | 1,1 | 1,76 |
| 2018 | 3,11 | 2,01 | 2,51 |
| 2019 | 4,19 | 2,62 | 3,64 |
| 2020 | 3,38 | 1,35 | 1,91 |
| 2021 | 3,85 | 1,35 | - |
| **الإجمـــــــالي** | **16,87** | **8,43** | **9,82** |
| \* المبالغ بالمليار دولار  \* **المصدر:** مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية <https://www.unocha.org> +UNOCHA Financil tracking Service <https://fts.unocha.org> | | | |

**والسؤال هنا لا يتعلق بحجم هذه المساعدات المقدمة، أو بحجم الفساد المستشري في عملية توفير المساعدات الغذائية من حيث الشراء والصلاحية والتوزيع - إلى الحد الذي جعل كثير من المنظمات تحذر من سوء الوضع الإنساني في اليمن ليس بدافع إنساني صرف من وجهة نظر الباحث - وإنما استجداءً للمساعدات التي تدر عليها مليارات الدولارات من العوائد، والتي لا يصل منها إلى المحتاجين بحسب بعض التقارير إلا نسبة ضئيلة، في حين تذوب النسبة العظمى في شكل مصاريف إدارية ومرتبات وانتقالات وغير ذلك، في صورة للأسف جعلت بعض المنظمات الدولية لا تختلف كثيراً عن شركات الأسلحة التي تتمنى وتسعى لاستمرار الحروب والصراعات لاستمرار مصالحها ومغانمها.**

**السؤال الآخر الذي يطرح نفسه هنا ما تأثير المساعدات الغذائية التي يتلقاها اليمنيون؛ سواءً في المدن أم في الأرياف؟ حيث تحولت معها بعض المناطق الزراعية التي كانت تزرع فيها الحبوب والفواكه وتنتج فيها الألبان والسمن واللحوم من منتج إلى محتاج لهذه المساعدات، وتحولت معها كثير من الأراضي الزراعية من انتاج المحاصيل الغذائية أو النقدية إلى إنتاج القات، لسهولة زراعته وعدم تطلبه جهوداً كبيرة في العناية به أو سقيه، إضافة إلى وفرة مردوده المالي مقارنة ببقية المنتجات.**

**قد تكون الإجابة باختصار لدواعي تستدعيها محدودية هذه الورقة البحثية، أن يتحول عدد كبير من اليمنيين من شريحة منتجة إلى شريحة مستهلكة تنتظر وتستجدي نسبة كبيرة منهم المساعدات الإنسانية على اختلافها.**

**وبدلاً من أن تمثل هذه المساعدات عاملاً لتشجيع الانتاج والعمل ودعم المشاريع الصغيرة، واستصلاح الأراضي للزراعة، والتدريب على الأساليب الحديثة في الزراعة ودعم مصادر المياه على اختلافها، تحولت هذه المساعدات إلى دافع للكسل والبطالة، في صورة مأساوية تتناقض كلياً مع المقولة الصينة القديمة: (لا تعطني كل يوم سمكة، بل علمني كيف اصطاد)، وهو ما يمكن أن يتحول معها جزء كبير من الشعب اليمني النشيط والمنتج إلى ما يشبه بعض المجتمعات الاشتراكية التي كانت تنتظر المعونات والدعم من الدولة والجمعيات.**

**وعلى الرغم من أن بعض المنظمات الدولية تطبق مبدأ العمل مقابل المال خاصة بالنسبة للنازحين من مناطقهم إلا أن واقع الحال يعكس أن ذلك ليس إلا مجرد نسبة ضئيلة من القاعدة التي يتم تنفيذها في توزيع المساعدات الإنسانية الغذائية.**

الخــاتمــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من أرسله الله عز وجل رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين. ثم أما بعد:

فيمكن القول في نهاية هذا البحث أن واقع الأمن الغذائي في اليمن خطير ويهدد أمن المجتمع الغذائي والاستقرار ككل، وهو ما يستدعي أن تقوم السلطات بواجبها المعوّل عليها في هذا الجانب للتخفيف من وطأة ذلك على أفراد المجتمع، وأن تتضافر الجهود المجتمعية في سبيل إنجاح هذا الأمر.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذا البحث تتلخص في الآتي:

**أولاً: النتائج:**تظهر نتائج البحث في الآتي:

1. إن المشكلات التي يعاني منها الأمن الغذائي في العالم ليست ناتجة عن محدودية موارد الأرض، لكنها نابعة من عدم استفادة الإنسان من تلك الموارد بالشكل السليم، وعدم توزيعها بشكل عادل، والصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تعاني منها مناطق متعددة في العالم.
2. إن كثيراً من التشريعات الدولية تؤكد على حق الإنسان في أمن الغذاء، وتنص على حماية هذا الحق ورعايته؛ خاصةً في حالات الصراعات والحروب.
3. إن الأمن الغذائي في اليمن يعتمد بشكل أساسي على الخارج لتأمينه.
4. إن تفاقم انعدام الأمن الغذائي الذي يعاني منه المواطن اليمني في المرحلة الحالية نتيجة للحصار والحرب التي تشنها دول التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، يُعد من أسوأ الحالات الإنسانية على مستوى العالم حالياً، وإحدى أسوأ الحالات التي شهدها اليمن في التاريخ الحديث.
5. إن هناك انعكاسات سلبية للمساعدات الإنسانية الغذائية الدولية والمحلية، قد تؤثر على الإنتاج في اليمن؛ خاصةً في المجال الزراعي على المستوى المتوسط والبعيد.
6. إن زراعة واستهلاك القات في اليمن يؤثر بشكل مباشر وسلبي على الأمن الغذائي في اليمن، من خلال تأثيره على زراعة المحاصيل النقدية، وعلى الموارد المائية، وعلى الصحة والعمل والإنتاج.

**ثانياً: التوصيـــــــات:** تتمثل أهم توصيات هذا البحث في الآتي:

1. يوصي البحث بضرورة السعي الجاد لتبني مشروع وطني للاهتمام بالزراعة وتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي، وتحفيز وسائل وأساليب الزراعة الحديثة، التي يتضاعف معها الإنتاج الزراعي ومستوى جودته، ويقلل من الهدر في المياه.
2. يؤكد البحث على ضرورة المبادرة إلى تنفيذ إجراءات للحد من استيراد المنتجات الكمالية من الخارج، لاستنزافها موارد مالية كبيرة من العملات الأجنبية التي الدولة في أمس الحاجة إليها لمواجهة احتياجات الشعب اليمني من المواد الأساسية، وتأثير استمرار استيراد تلك المنتجات الكمالية في زيادة السلوك الاستهلاكي للمواطن اليمني.
3. يؤكد البحث على ضرورة انتهاج الدولة لسياسات عاجلة تتسم بالثبات، للحد من زراعة واستهلاك القات في اليمن.
4. ارتباطاً بالتوصية السابقة يوصي البحث بضرورة دعم المزارعين الذين يتجهون لزراعة المحاصيل الغذائية والنقدية، وعلى وجه الخصوص من يبادرون إلى قلع القات من أراضيهم واستبداله بمحاصيل تُسهم في تعزيز الأمن الغذائي في مجال إنتاج المحاصيل الأساسية، وتؤدي لزيادة الصادرات الزراعية إلى الخارج التي ترفد الدولة ببعض العملات الصعبة.
5. يؤكد البحث على ضرورة وضع آليات حكومية عاجلة لربط المساعدات الخارجية والداخلية في المجال الإنساني والإغاثي بدعم عملية الإنتاج والعمل لدى المستهدفين بهذه المساعدات.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله الطيبين الطاهرين.**

قائمة المصادر والمراجع

**أولاً: المراجع المتخصصة:**

1. جوناثان دي مويار، تيلر حنّا، ديفد كي بول، برندِر أر ميبس: تقييم آثار الحرب على التنمية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، صنعاء اليمن، 2019م.
2. د. حسن محمد فرحان: مبادئ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي، مركز الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء اليمن، 2017م.
3. د. رابح حمدي باشا، د. فاطمة بكدي: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016م.
4. د. سمير الزنكي، د. فيصل طه: مقومات الأمن الغذائي في دولة الكويت، مجلة علوم وتكنولوجيا، الصادرة عن معهد الكويت للأبحاث العلمية، العدد (245)، إبريل – يونيو 2016م.
5. عمر الحياني: القات في اليمن البحث عن الكيف وسط أزمات تنذر بالكارثة، مقالة منشورة في مجلة البيئة والتنمية - لبنان عدد يوليو – أغسطس 2012م.
6. د. محمد الميتمي: عن المشكلة الاقتصادية وأولويات الحل – المستقبل بالأرقام، دراسة منشورة عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث ضمن مجموعة دراسات في كتاب بعنوان: العبور الآمن، قراءة للحالة اليمنية في الفترة الانتقالية، اليمن.
7. ميريسون: الأمن الغذائي في ضوء مقاصد الشريعة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي السادس عشر للدراسات الإسلامية بجامعة رادين إنتان الإسلامية الحكومة لامبونج، إندونيسيا، المنعقد في الفترة 1- 4 نوفمبر 2016م.

**ثانياً: مراجع الانترنت:**

1. برنامج الأغذية العالمي: انعدام حاد في الأمن الغذائي باليمن، خبر منشور على موقع البرنامج على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

<http://ar.wfp.org/news/news-release/severe-food-insecurity-widespread-in-yemen-ar>

1. محمد ولد عبد الدايم: مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، مقالة منشورة في موقع قناة الجزيرة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3f040890-6e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434

1. موقع أخبار الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

https://news.un.org/ar/story/2014/07/206052

1. موقع البنك على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

http://pubdocs.worldbank.org/en/487261554133954384/yemen-MEU-April-2019-ar.pdf

[http://www.fao.org/news/story/pt/item/1173814/icode](http://www.fao.org/news/story/pt/item/1173814/icode/)

1. موقع ويكبيديا (الموسوعة الحرة) على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%85%D9%86\_%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A

1. موقع PopulationPyramid.net على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

https://www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/2021/

1. موقع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط: <https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar>
2. موقع ويكبيديا (الموسوعة الحرة): سياسة اليمن المائية، دراسة منشورة في موقع الموسوعة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/سياسة_اليمن_المائية#cite_note-2>

1. موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشون الإنسانية UNOCHA على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط: <https://www.unocha.org>

**ثالثاً: الخطط والتقارير المحلية والدولية:**

1. البنك الدولي: تقرير رقم: PIDA16045، وثيقة معلومات مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن، 4 مارس 2015م.
2. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى (1996- 2000م).
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009م، الصادر عن صندوق النقد العربي.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو): الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مطبوعات الأسكوا، بيروت، لبنان.
5. الاسكوا، الأمم المتحدة (1993 )، القات في اليمن، شعبة الزراعة.
6. لجنة الأمن الغذائي العالمي: الاطار الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية، 2017م.

1. () موقع أخبار الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

   https://news.un.org/ar/story/2014/07/206052 [↑](#footnote-ref-1)
2. () مقالة بعنوان (أمن غذائي) منشورة في موقع ويكبيديا (الموسوعة الحرة) على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

   https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%85%D9%86\_%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A [↑](#footnote-ref-2)
3. () د. رابح حمدي باشا، د. فاطمة بكدي: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، 2016م، ص31. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ميريسون: الأمن الغذائي في ضوء مقاصد الشريعة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي السادس عشر للدراسات الإسلامية بجامعة رادين إنتان الإسلامية الحكومة لامبونج، إندونيسيا، المنعقد في الفترة 1- 4 نوفمبر 2016م، ص2. [↑](#footnote-ref-4)
5. () د. حسن محمد فرحان: مبادئ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي، مركز الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2017م، ص19. [↑](#footnote-ref-5)
6. () ميريسون: الأمن الغذائي في ضوء مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 2. [↑](#footnote-ref-6)
7. () تضمن كتاب الأمن الغذائي والتنمية المستدامة لـ د. رابح حمدي باشا، د. فاطمة بكدي في الصفحات 83 – 88، بعض الأرقام الهامة المتعلقة بإنتاج الغذاء على مستوى العالم منها:

   * **"إن مساحة كوكب الأرض تبلغ حوالي (510,1) مليون كيلومتر مربع، مساحة البحار فيها (361,2) مليون كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة اليابسة حوالي (148,9) مليون كيلومتر مربع نصفها غير قابل للزراعة، وأكثر من ربعها (25,7%) مستخدم في الزراعة، وأقلُّ من ربعها الباقي (24,3 %) أراض قابلة للزراعة، إلا أن مساحة الأراضي المزروعة فعلًا هي أقل من نصف الأراضي القابلة للزراعة بالفعل حيث تمثل (43,5%)، في حين لا زال القسم الأكبر من المساحة المتبقية يَنتظر المبادرات الإنسانية لاستزراعها واستغلالها، فعلى سبيل المثال: فإن إفريقيا التي تُعاني من المجاعات المستمرَّة لم تستغلَّ من أراضيها سوى 16%، وما تزال 84% من أراضيها التي تمثِّل احتياطيًا هائلًا لإفريقيا والعالم غير مستغلة.**
   * **يحتاج سكان العالم إلى نحو (200) مليون طن من البروتين سنويًّا - حسب تقديرات العلماء – وفي الوقت الذي يبلغ العجز العالمي (22) مليون طنٍّ سنويًّا، فإن العلماء يؤكِّدون أن في العالم ما يفوق احتياجاته السنوية بكثير، وهو متوفِّر في الطبيعة على هيئة مراعٍ أو مصادر إنتاج أخرى، ويُشيرون إلى وجود كميات ضخمة من البروتين الصالح لغذاء الإنسان، ولكن الدول التي تَملكه تستخدم معظمه في تغذية الماشية والحيوانات الأليفة.**
   * **يستطيع كوكب الأرض أن يطعم أكثر من (47) مليار من البشر بالمستويات الممتازة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، و (157) مليار شخص بمُستويات التغذية في اليابان، ولو أُحسنَ استغلال ذلك لأمكن إطعام عشرة أضعاف عدد سكان العالم حاليًّا (7 مليار نسمة) وبمستوى استهلاكي مرتفع.**

   **وفي هذا الجانب قدر بعض العلماء أن كوكب الأرض يستطيع أن يستوعب ويُطعم ما يكفي لعدد (132) مليار شخص، وهو رقم كبير جدًّا أشبه بالخيال؛ ذلك أن الإنسان لم يكتشف ولم يَستثمر من طاقة الكون والطبيعة التي يعيش فيها سوى 1% فقط حتى الآن.**

   **وعلى** ضوء **هذه الأرقام يمكن القول: إن الأمر إذاً لا يتعلق بفقر الطبيعة وشحة مواردها، بل أنه يتعلق في المقام الأول بالإنسان، فالعلم يبرهن يوميًّا أن مساحة الكون غير محدودة، والموارد التي سخرها الخالق تعالى للبشر لا يمكن تخيلها، وأن العلم والجهد والعيش بسلام وتعاون يفتح للإنسان آفاقاً واسعة لا لسدِّ حاجته من الغذاء والكساء فحسب، بل لتعمير الأرض وتنميتها والقضاء على كثير من المشاكل التي تؤثر في مستوى رفاهية ومعيشة الإنسان".** [↑](#footnote-ref-7)
8. () لجنة الأمن الغذائي العالمي: الاطار الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية، 2017م، ص19. [↑](#footnote-ref-8)
9. () مقالة بعنوان" (أمن غذائي)، منشورة في موقع ويكبيديا (الموسوعة الحرة)، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-9)
10. () (نفس المرجع السابق). [↑](#footnote-ref-10)
11. () د. سمير الزنكي، د. فيصل طه: مقومات الأمن الغذائي في دولة الكويت، مجلة علوم وتكنولوجيا، الصادرة عن معهد الكويت للأبحاث العلمية، العدد (245)، إبريل – يونيو 2016م، ص 22. [↑](#footnote-ref-11)
12. () (نفس المرجع السابق). [↑](#footnote-ref-12)
13. () التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009م، الصادر عن صندوق النقد العربي، ص171. [↑](#footnote-ref-13)
14. () د. رابح حمدي باشا، د. فاطمة بكدي: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 42 - 44. [↑](#footnote-ref-14)
15. () محمد ولد عبد الدايم: مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، مقالة منشورة في موقع قناة الجزيرة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

    https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3f040890-6e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434 [↑](#footnote-ref-15)
16. () د. رابح حمدي باشا، د. فاطمة بكدي: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 45. [↑](#footnote-ref-16)
17. () د. سمير الزنكي، د. فيصل طه: مقومات الأمن الغذائي في دولة الكويت، مرجع سابق، ص 22. [↑](#footnote-ref-17)
18. () د. محمد الميتمي: عن المشكلة الاقتصادية وأولويات الحل – المستقبل بالأرقام، دراسة منشورة عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث ضمن مجموعة دراسات في كتاب بعنوان: العبور الآمن، قراءة للحالة اليمنية في الفترة الانتقالية، اليمن، ص143. [↑](#footnote-ref-18)
19. () اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو): الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مطبوعات الأسكوا، بيروت، لبنان، ص x. [↑](#footnote-ref-19)
20. () د. محمد الميتمي، مرجع سابق، ص 143. [↑](#footnote-ref-20)
21. () (نفس المرجع السابق). [↑](#footnote-ref-21)
22. () البنك الدولي: تقرير رقم: PIDA16045، وثيقة معلومات مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن، 4 مارس 2015م، ص 6. [↑](#footnote-ref-22)
23. () **نبتة القــــات:** هي نبات ينمو على مرتفعات بعض المناطق مثل اليمن والحبشة والصومال، وقد أدرجته منظمة الصحة العالمية ضمن قائمة المواد المخدرة منذ عام 1973م، بعد ما أثبتت الأبحاث احتواء نبتة القات على مادتين مخدرتين. ويتم تعاطي القات غالباً عن طريق المضغ حيث تمضغ أوراق النبات الطازجة في الفم وتخزن في جانبه لمدة تصل إلى عدة ساعات، ثم تلفظ بعد ذلك، ويستعمله الأحباش وسكان كل من الصومال واليمن بكثرة دون غيرهم، وللقات انعكاسات صحية واقتصادية واجتماعية وتعليمية وزراعية تؤثر سلباً على أفراد المجتمعات التي تنشر فيها زراعتها وتناولها. [↑](#footnote-ref-23)
24. () الاسكوا، الأمم المتحدة (1993)، القات في اليمن، شعبة الزراعة، ص 11- 12. [↑](#footnote-ref-24)
25. () الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى (1996- 2000م)، ص 66 . [↑](#footnote-ref-25)
26. () موقع PopulationPyramid.net على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط: https://www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/2021/ [↑](#footnote-ref-26)
27. () موقع ويكبيديا (الموسوعة الحرة): سياسة اليمن المائية، دراسة منشورة في موقع الموسوعة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/سياسة_اليمن_المائية#cite_note-2> [↑](#footnote-ref-27)
28. () عمر الحياني: القات في اليمن البحث عن الكيف وسط ازمات تنذر بالكارثة، مقالة منشورة في مجلة البيئة والتنمية - لبنان عدد يوليو – أغسطس 2012م. [↑](#footnote-ref-28)
29. () (نفس المرجع السابق). [↑](#footnote-ref-29)
30. () البنك الدولي: تقرير رقم: PIDA16045، مرجع سابق، ص 5. [↑](#footnote-ref-30)
31. () جوناثان دي مويار، تيلر حنّا، ديفد كي بول، برندِر أر ميبس: تقييم آثار الحرب على التنمية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، صنعاء اليمن، 2019م، ص8. [↑](#footnote-ref-31)
32. () موقع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الارتباط:

    https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar [↑](#footnote-ref-32)
33. () اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو): الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص xi. [↑](#footnote-ref-33)